

دور لجان التدقيق في التقليل والحد من المخاطر المالية

- دراسة حالة شركة المراعي -

The role of audit committees in reducing or reducing financial risks

- Almarai Company case study

قازوز رفيقة²سليمانى فاطمة^{1*}

Kazouz Rafika

Slimani Fatima

¹ تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، fatimaslimani949@gmail.com² تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، rafika.kazouz@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024-10-31

تاريخ القبول: 2024-10-09

تاريخ الاستلام: 2024-01-15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور لجان التدقيق في التقليل من المخاطر المالية، باستخدام آليات ومعايير وخصائص لجان التدقيق، وكذلك التطرق إلى فعالية إدارة المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية، وقد قمنا بدراسة حالة شركة المراعي لتحليل بيانات الدراسة بغرض اختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أن معايير التدقيق الدولية تساهم في الحد من المخاطر المالية وزيادة أرباح الشركة، وكذلك تفعيل آلية إدارة المخاطر لها أثر إيجابي في التقليل من المخاطر المالية وإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق؛ مخاطر مالية؛ إدارة مخاطر مالية؛ شركة مراعي.

تصنيف JEL: M42؛ G32

Abstract: This study aims to highlight the role of audit committees in reducing financial risks by using the mechanisms, criteria and characteristics of audit committees, as well as addressing the effectiveness of risk management in improving the quality of financial reports. We have studied the case of El-Marai company to analyze the study data for the purpose of testing hypotheses. . The study found a number of findings that international auditing standards contribute to reducing financial risks and increasing the profits of the company, as well as activating the risk management mechanism has a positive impact in reducing financial risks and giving a clear picture of the financial position of the enterprise.

Keywords: Audit committees; financial risks; Financial risk management; El Marai.

JEL Classification Codes : M42 ; G32

1. مقدمة :

* : سليمانى فاطمة

يعتبر لجان التدقيق من أهم عناصر الرقابة، حيث أنهم يلعبون دوراً هاماً في ضمان الشفافية والنزاهة، ففحص ومراجعة السجلات المالية والعمليات المالية يكون عن طريق التحقق من صحة ودقة البيانات المالية والتقارير المالية، وذلك عن طريق الاستناد للقوانين واللوائح المالية المعمول بها دولياً، ويعمل لجان التدقيق عدة مهام لصالح الشركة، لتجنب تضارب المصالح بين المستثمرين والإدارة العليا، وكذلك للحفاظ على أصول وممتلكات المساهمين، وزيادة الربح والاستثمار، وهذا يمكن أن يحدث بصفة إيجابية لتطور المنشأة أو المؤسسة إذ أدت لجان التدقيق مهامها بفعالية لأنه عندما تكون هناك مراقبة مستمرة وأداء فعال يؤدي إلى تقليل من الغش والاحتيايل، وكذلك الاختلاس، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تقليل من المخاطر المالية أو الحد منها، وهذا ما سنتطرق له في هذه الورقة البحثية وهو دور لجان التدقيق في التقليل أو الحد من المخاطر المالية حيث قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم لجان التدقيق في التقليل من المخاطر المالية بشركة المراعي؟

ومن الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات وهي كالتالي:

- ✓ هل تطبيق خصائص لجان التدقيق تقلل من المخاطر المالية؟
- ✓ ما هي الطرق والآليات التي يستعملها لجان التدقيق في التقليل من المخاطر المالية؟
- ✓ كيف يمكن للجان التدقيق الحد من المخاطر المالية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ إن تطبيق خصائص لجان التدقيق تقلل من المخاطر المالية؛
- ✓ يمكن لإدارة المخاطر المالية تحسين جودة التقارير المالية التي تؤدي إلى تقليل من المخاطر المالية؛
- ✓ يمكن استخدام معايير المحاسبة الدولية كأحد آليات الرقابة للحد من المخاطر المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح خصائص لجان التدقيق، وكيفية تفعيل إدارة المخاطر المالية، وإبراز دور ومساهمة لجان التدقيق في تفعيل الآليات المناسبة في تدقيق القوائم المالية والتقارير المالية، وكذلك استخدام معايير المحاسبة الدولية لتقليل من المخاطر المالية وزيادة أرباح الشركة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور لجان التدقيق في تقليل من المخاطر المالية، حيث تلعب لجان التدقيق دوراً حيوياً في تقليل من المخاطر داخل الشركات، فدراسة لجان التدقيق تبين الجوانب التي تساعد المؤسسة في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة، كما تبين الدراسة أهمية لجان التدقيق في ضمان الامتثال للمنظمة لقوانين واللوائح والمعايير التي تجنب المنظمة من المشاكل القانونية والمالية.

منهج وأدوات الدراسة:

بناء على طبيعة الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الغايات المرجوة من الورقة البحثية، وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة قمنا بإتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال المصادر والمعلومات الثانوية من كتب ومجلات ومؤتمرات ذات العلاقة بالموضوع والاستعانة بالمواقع الالكترونية وجمع الإحصائيات منها، ومن جهة أخرى اتباع المنهج التحليلي وهذا قصد تحليل حالة شركة المراعي من خلال تقارير واحصائيات.

2. الإطار النظري للجان التدقيق:

1.2 تعريف لجان التدقيق وأهميته وأهمية استقلاليتها:

1.1.2 تعريف لجان التدقيق:

إن لجان التدقيق هم عبارة عن ثلاثة أعضاء أو أكثر في هيئة تنتمي لمجلس الإدارة مستقلين وغير تنفيذيين، يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية، ويقومون بعدة مهام ومسؤوليات وفقا لدليل مكتوب ولوائح، كما يمتلكون السلطة التي تأهلهم للقيام بمهامهم التي من أهمها مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير المالية لعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة. (عايدة، 2023)

إن فكرة تأثير جودة لجان التدقيق على تعديل البيانات ظهرت بعد فضائح المستثمرين بمليارات الدولار التي كانت نتيجة الفساد وانهيار الشركات من أهمها Enron و Tyco International و WorldCom، فقد ظهر قانون ساربنز أوكسل (SOX) وهو من متطلبات لجان التدقيق لتحسين جودة التقارير المالية، ويتعلق الأمر باستقلالية لجنة التدقيق، الثقافة المالية، عدد اجتماعات اللجنة، عدد أعضاء اللجنة، والنسبة المئوية للخبراء الماليين، وقد تم تعيين لجان التدقيق من النتيجة الإجمالية التي استخدمت في متطلبات SOX التشريعية. (Fenner، 2021)

2.1.2 أهمية لجان التدقيق:

إن أهمية لجان التدقيق تكمن في المنافع والفوائد المترتبة عند تطبيقها بفعالية، وكذلك خدمة كل الأطراف للمصالح المشتركة، وتنقسم إلى أربعة أقسام وهي كالتالي:

1.2.1.2 بالنسبة لمجلس الإدارة:

إن لجان التدقيق لهم دور في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وهذا فيما يخص كل من المحاسبة والتدقيق، بهدف تطوير وتحسين الاتصال والعلاقات بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وفي نهاية التدقيق يتم الاجتماع بالمدقق الخارجي من أجل إيجاد الحلول للمشاكل المتوقعة أثناء إعداد تقرير حول القوائم المالية للخروج بنتيجة إيجابية تخدم كل المصالح.

2.2.1.2 بالنسبة للتدقيق الخارجي:

من أبرز الأدوار التي تقوم بها لجان التدقيق هو تعيين وتحديد أتعاب المدقق الخارجي، حيث تقوم بدعم استقلاليته وذلك لتجنب الضغوطات والمشاكل التي قد تحدث بينه وبين الإدارة أثناء قيامه بعمله.

3.2.1.2 بالنسبة للتدقيق الداخلي:

من المهام التي تقوم بها لجان التدقيق هو اختيار مدير أو رئيس قسم التدقيق، وتوفير كل الموارد اللازمة لتسهيل عملية التدقيق داخل المؤسسة، وكذلك حل النزاعات التي قد تنشأ بين التدقيق الداخلي وإدارة الشركة.

4.2.1.2 بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية:

إن ثقة المستثمرين تبقى من أولويات الشركة ولزيادة تلك الثقة لابد من وجود لجان التدقيق التي لها دور في الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية والمالية وكذلك الحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين. (نبيل، 2019)، (العزیز، 2021)

3.1.2 أهمية استقلالية لجان التدقيق:

تحظى لجان التدقيق بأهمية كبيرة من طرف الهيئات الدولية، حيث أن لها دور كبير في افصاح وشفافية التقارير المالية، وهذا لا يكون إلا باستقلالية لجان التدقيق.

إن استقلالية المدقق، في الواقع والمظهر، هي أساس لمصادقية البيانات المالية. في حين أن الاستعانة بمدقق حسابات مستقل عالي الجودة هو مسؤولية رئيسية للجان التدقيق، والامتثال لقواعد استقلالية المدقق هي مسؤولية مشتركة بين المؤسسة ولجان التدقيق التابعة لها ومدقق الحسابات.

إن قانون (SOX) يوصي بأهمية مواصلة جميع المراقبين للحفاظ على استقلالية مدققي الحسابات. وفي هذا الصدد، يجب على مدققي الحسابات وعملاء التدقيق أن ينظروا بعناية في نطاق مراجعتهم وتدقيقهم للحسابات وأي تعاقدات مسموح بها غير متعلقة بالتدقيق يوافق عليها لجان التدقيق مسبقاً من أجل حماية معايير الاستقلالية. وكجزء من هذه المسؤولية، ينبغي لجميع مراقبين النظام الإيكولوجي للإبلاغ المالي أن يدركوا بوجه خاص طبيعة ونطاق أي خدمات أخرى يقدمها مدقق الحسابات المستقل. فعلى سبيل المثال، يجب على مدقق الحسابات الذي يقدم خدمات واسعة النطاق غير متعلقة بتدقيق الحسابات إلى كيان لديه نموذج تجاري نشط لعمليات الاندماج والشراء أن يرصد باستمرار آثار جميع هذه المعاملات والمعاملات المحتملة على تعاقدات مدققي الحسابات لضمان بقاء مدقق الحسابات، مستقلاً عن جميع عملائه لتدقيق الحسابات. (Munter, 2021)

2.2 أهداف وخصائص ومهام لجان التدقيق:

1.2.2 أهداف لجان التدقيق:

تتمثل أهداف لجان التدقيق فيما يلي:

- ✓ مراقبة وفحص صحة القوائم المالية والتقارير المالية ومدى مصداقيتها؛
- ✓ تنسيق الأعمال والجهود بين كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومجلس الإدارة وربط بينهما؛
- ✓ العمل على فعالية وكفاءة نظام إدارة المخاطر؛
- ✓ حل المشاكل والنزاعات المتعلقة بالمساهمين ومجلس الإدارة؛

- ✓ التواصل مع جميع الأطراف ذات المصلحة من أجل المؤسسة وسمعتها؛
 - ✓ تحسين جودة التقارير المالية وذلك بالقضاء على الاحتيال والاختلاس؛
 - ✓ تحسين الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسة؛
 - ✓ العمل على وجود أنظمة رقابة داخلية وتحسينها وهذا يؤدي إيجاباً على عمل المدقق الداخلي والخارجي.
- (شعباني، 2023)

2.2.2 خصائص لجان التدقيق:

إن ممارسة لجان التدقيق لمهامهم يتطلب شفافية وموضوعية ونزاهة للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية وفعالية وهذا لا يكون إلا بوجود عدة خصائص وهي كالتالي:

1.2.2.2 حجم لجان التدقيق: إن فعالية لجان التدقيق تزداد بزيادة حجم أعضائها، حيث كلما زاد العدد زادت الفعالية والمصادقية، وبذلك تؤثر إيجاباً على فعاليتها والعكس صحيح، إن عدد أعضاء لجنة التدقيق يعتمد بالدرجة الأولى على حجم الشركة ونوعية نشاطها، وكذلك يعتمد على حجم مجلس الإدارة وحجم أعمال المالية والمحاسبية، كما أن تحديد أعضاء لجنة التدقيق تتوفر فيهم الخبرات والقدرات يساعد لجان التدقيق في تحقيق أهدافها. (محمد، 2021)

2.2.2.2 استقلالية لجنة التدقيق: لقد نصت الجمعية القانونية للمحاسبين القانونيين على أن يكون هناك تنظيم للجان التدقيق وتكوين أعضاء غير تنفيذيين تابعين لمجلس الإدارة، من أجل تقييم بكل موضوعية كل من جودة الإفصاح في القوائم المالية، ومدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية. (نصيف، 2018)

إن الاستقلال الإجرائي والموضوعي يتطلب من لجان التدقيق قياسهما عن طريق التحقق من امتثال متطلبات الاستقلال التي تفرضها اللوائح الحكومية مثل قانون ساربنز-أوكسلي لعام 2002 (SOX)، وقانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة (NEDs) والذي يتطلب وجود مدربين مستقلين وغير تنفيذيين بصفتهم أعضاء لجان التدقيق. (Abubakr Saeed, 2022)

3.2.2.2 خبرة لجنة التدقيق: تشمل المعرفة المالية والمحاسبية والتشريعية والإدارية لأعضاء لجنة التدقيق. ويفضل أن يكون لديهم خبرة سابقة في مجالات ذات صلة بالتدقيق. وتعتبر لجنة التدقيق عنصراً حاسماً في هيكل الإدارة للمنظمة التي تعمل تحت السلطة المفوضة من مجلس الإدارة، وتشمل أدوار اللجنة ومسؤولياتها عن الإشراف على الضوابط الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، والبيانات المالية وتقارير الامتثال، والمسائل الأخرى ذات الصلة. (Maria Castañón Moats, 2022)

3.2.2 مهام لجان التدقيق:

إن مهام لجان التدقيق تكون متفرعة من مجلس الإدارة، لأنها تساعد مجلس الإدارة عن طريق القيام بمهامها الرقابية، والإشراف على نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودتها عن طريق التدقيق والتأكد من توافق العمليات المالية والحسابية مع اللوائح والقوانين، فدور لجان التدقيق مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة عالية وفعالية

للوفاء بمسؤولياته وقيام وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال المالي والمحاسبي، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، كما يحرص على وجود استقلالية للمدققين الداخليين والخارجيين والربط بينهما، وذلك من المهام الرئيسية للجان التدقيق وهو تعزيز الحوكمة في المؤسسات والشركات، وتقليل المخاطر المحتملة من النصب والاحتيال. (إلياس، 2022)

3. المخاطر المالية:

1.3 تعريف المخاطر المالية وأنواعها وكيفية إدارتها:

1.1.3 تعريف المخاطر المالية:

عرفه قاموس Castineau لإدارة المخاطر المالية على أنه " الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة تغيرات غير مؤكدة".

كما عرف Petty, J سنة 1982 أن المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تغير العائد الذي يتم الحصول عليه في المستقبل.

ويرى Peters, D في سنة 1997 أن الخطر المالي يعني "أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن مصطلح الخطر يستخدم لإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين".

كما عرفه Watsham, J, T في سنة 1998 أن مفهوم الخطر يشير إلى "عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي".

ويرى سعيد توفيق 1989 أن حالة المخاطرة تشير إلى عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، وأن المخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المؤسسة، وأن هذه المخاطر المالية لها جانبين: الأول يتصل بخطر العسر المالي، أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية." (بروال، 2011)

ومنه نستنتج أن المخاطر المالية هي الخسائر المحتملة في السوق، وهي جميع المخاطر المتصلة بالمؤسسات الاقتصادية وخاصة إدارة الأصول والخصوم. (الدين، 2021)

2.1.3 أنواع المخاطر المالية:

1.2.1.3 مخاطر السيولة: وهي عبارة عن مخاطر تتمثل في عجز المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها بسبب عدم توفر الأموال اللازمة، ويحدث ذلك نتيجة مواجهة المؤسسة لمصاعب في توفير الأموال، وعدم تمكنها تغطية التكاليف بطريقة فعالة مما يؤدي إلى مواجهة أزمات مالية محتملة. (بوهالي، 2018)

2.2.1.3 مخاطر الائتمان: وهي عبارة عن المخاطر المرتبطة باحتمال عدم تحقق التدفقات النقدية المتوقعة من القروض الممنوحة، وكذلك الاستثمارات، وتحدث عن طريق عجز أو امتناع عميل المقترض بالوفاء بالتزاماته، ورد أصل الدين أو فوائده في الوقت المحدد لذلك، وتشمل المخاطر الائتمانية العمليات الميزانية من داخلها

وخارجها، فمن داخلها تكون عن طريق القروض والسندات، ومن خارجها تكون عن طريق خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. (حجاج، 2019)

3.2.1.3 مخاطر السوق: إن مخاطر السوق هي المخاطر المحتملة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلب أسعار السوق، وتتمثل في تقلبات الأسعار مما تنتج مخاطر مالية في تقلب قوى العرض والطلب، وتعتبر من المخاطر التي لا يمكن التخلص منها عن طريق التنوع، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة تقلبات الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل، على عكس مخاطر السوق الخاصة التي تكون نتيجة التغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة لظروف خاصة بها. (رندة، 2020)

4.2.1.3 المخاطر التشغيلية: تنشأ المخاطر التشغيلية عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة، وكذلك عن طريق حدوث ظروف خارجية، وكذلك تنجم هذه المخاطر في عدم وجود كفاية في أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة. وقد أشار بازل 2 إلى أنها أهم المخاطر التي تواجه البنوك وبالتالي يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عنها. ويشمل هذا النوع من المخاطر على مخاطر التشغيل الداخلية ومخاطر التشغيل الخارجية ومخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية والمخاطر القانونية. (هيبه، 2017)

2.3 إدارة المخاطر وعلاقة لجان التدقيق بالمخاطر المالية:

1.2.3 إدارة المخاطر:

1.1.2.3 تعريف إدارة المخاطر:

هي عبارة عن عملية ديناميكية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة والخطوات الفعالة لتجنب المخاطر المؤثرة على الأهداف والتعامل معها بالحيلة والحذر. (شيخي، 2018)

2.1.2.3 خطوات إدارة المخاطر المالية:

أ-تحديد المخاطر:

عادة ما تكون الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر غير رسمية ويتم تنفيذها بطرق مختلفة، اعتمادا على المنظمة وفريق المشروع. يعتمد تحديد المخاطر في الغالب على الخبرة السابقة ودراسة مشاريع منفذة مماثلة. فهي تعتبر مرحلة أولية كونها مجموعة من الأدوات التي تقوم باستخدام التقنيات لتحديد المخاطر في أي مشروع، كما يوجد العديد من الأساليب التي تناسب أنواع محددة من التحديات والمشاريع الخاصة، ولا تقتصر هذه المخاطر المختلفة التي تواجه صناعة البناء على المالية والاقتصادية والسياسية والقانونية البيئية والتقنية والتعاقدية والتخطيط، الجدولة والتصميم وجودة العمل التشغيلي وسلامة وأمن أصحاب المصلحة، الخدمات اللوجستية والبناء.

ب-تقييم المخاطر:

إن تقييم المخاطر هو المرحلة الثانية في عملية إدارة المخاطر حيث يتم تحليل البيانات المجمعة للمخاطر المحتملة، ويؤثر تقييم المخاطر على المشروع، حيث يتكون تقييم المخاطر من تقييم نوعي للمخاطر والتقييم الكمي للمخاطر وهما كالتالي:

*التقييم النوعي للمخاطر:

إن تسجيل المخاطر المحدد بطريقة رسمية يكون عن طريق سجل المخاطر الذي يستخدم لإضفاء الطابع الرسمي على هذه العملية التي تتمثل فيما يلي:

-التصنيف والمرجع:

التصنيف هو وسيلة مساعدة لتحديد مصدر المخاطر، يتم تقديم أمثلة عن المراجع الذي يصنف الرقم المرجعي على حسب المخاطر المحددة، كما أن وصف هذا الخطر يعطي وصف موجز للمخاطر.

-استراتيجية الاستجابة والتخفيف من حدة المخاطر:

إن استراتيجية الاستجابة للمخاطر أو التخفيف من حدتها يتم عن طريق التقليل من المخاطر المحددة أو القضاء عليها أو تجنبها، فالأكثر شيوعاً بين طرق تخفيف المخاطر هي تجنب المخاطر، الحد من المخاطر وتقاسم المخاطر، وذلك بناء على الكفاءة في التعامل مع المخاطر، كما يتم تحديد المخاطر لأصحاب المصلحة المعنيين الذين سيكونون مسؤولين عن معالجة تلك المخاطر.

-العلاقة بالمخاطر الأخرى:

من النادر جداً في أي مشروع أن يكون أي نشاط مستقلاً عن الأنشطة الذي يحدث بشكل متزامن أو تباعي، وهذا ما ينطبق على المخاطر أيضاً للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر.

-الأثر المحتمل:

يتم قياس تأثير المخاطر على المشروع من حيث التكلفة والجودة، وهكذا يتم التقييم في مرحلة مبكرة من المشروع، وقد لا تتوفر المعلومات للتنبؤ بدقة تأثير المخاطر على المشروع، وفي هذه المرحلة يتم تصنيف المخاطر بشكل المناسب، وبالتالي يجب معرفة المخاطر ذات التأثير العالي أكثر مقارنة بالمخاطر المتوسطة والمنخفضة التي لا تذكر في ترتيب تأثير المخاطر.

*التقييم الكمي للمخاطر:

عادة ما يتم إجراء تقييم المخاطر التي تكون أعلى تصنيفاً أو المخاطر الحرجة، ولا يمكن إدارتها وفقاً لتقييم المخاطر النوعية بل يتم تقييمها على الأساس الكمي، ويكون الغرض من هذا التقييم هو إيجاد مقدار الطوارئ التي سيتم إدراجها في تقدير المخاطر التي تخضع لهذا التقييم، حيث في حالة حدوث مخاطر يكون هناك مبلغاً كافياً في الميزانية للتغلب على النفقات الإضافية.

***تخطيط الاستجابة للمخاطر :**

الاستجابة للمخاطر يكون عن طريق تخفيف المخاطر من خلال الاعتماد على الاستراتيجيات المتعلقة بالمخاطر الإيجابية والسلبية.

***رصد المخاطر والسيطرة عليها :**

إن رصد المخاطر ومراقبتها يكون عن طريق السيطرة عليها بالأدوات والتقنيات التي يتم توفيرها من أجل التحكم في هذه المخاطر. (Srinivas، 2019)

2.2.3 علاقة لجان التدقيق في الحد من المخاطر المالية:

لدى لجان التدقيق عدة مهام وأنشطة تقوم بها للحد من ممارسات المخاطر المالية والتي تتعلق بتفعيل آليات المراجعة الداخلية والخارجية والرقابة على التقارير المالية وهي كالتالي:

- ✓ استخدام المعايير المحاسبية الدولية في المراقبة والمراجعة؛
- ✓ فحص وتقييم فعالية التدقيق الداخلي كجزء من نظام المراقبة الداخلية؛
- ✓ متابعة النظم واللوائح بمهام المدقق الداخلي؛
- ✓ فحص استراتيجية أداء التدقيق الداخلي وخططها السنوية والموافقة عليها؛
- ✓ دعم استقلالية المدققين الداخليين من خلال تعيينهم وعزلهم؛
- ✓ فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مهامهم؛
- ✓ ترشيح تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه؛
- ✓ مساعدة المدقق الخارجي في تنفيذ مهامه مع المحافظة على استقلاليته؛
- ✓ العمل على حل المشكلات والنزاعات التي تنشأ بين المدقق الخارجي والإدارة؛
- ✓ وجود عدد كاف من لجان التدقيق في المؤسسة. (العزیز، 2021)

4. الدراسة التطبيقية:**1.4 الرقابة وإدارة المخاطر في شركة المراعي:****1.1.4 نبذة عن شركة المراعي:**

تعد شركة المراعي من أهم وأكبر الشركات للألبان والإنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات على مستوى منطقة الشرق الأوسط، لقد تأسست شركة المراعي في سنة 1977، ويوجد مقرها في المملكة العربية السعودية، حيث تحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إنتاج الألبان، وبعد مدة طويلة من التنمية المستدامة التي عرفتتها الشركة، حيث كان لها إنتاج واسع وتنوع في المنتجات لتشمل العصائر والمخبوزات والدواجن وأغذية الأطفال الرضع. يقع المقر الرئيسي لشركة المراعي في العاصمة السعودية الرياض، وتقدم خمسة منتجات رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولها عدة فروع في كل من المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، الأردن، عمان، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين.

وفي 31 ديسمبر 2018 م، بلغ رأس مال الشركة المدفوع 10.0 مليارات ريال سعودي، توزعت على مليار سهم مصدرة ومدفوعة بالكامل؛ بقيمة 10.0 ريالات سعودية للسهم الواحد. كما وصل عدد الأسهم المتاحة والقابلة للتداول في نهاية سنة 2018 م إلى نحو 216 مليون سهم، ما يعادل 21.7 % من إجمالي أسهم المراعي المتاحة، بقيمة سوقية بلغت 48.0 مليار ريال سعودي. (سفيان، 2020)

2.1.4 عملية الرقابة الداخلية في شركة المراعي:

إن شركة المراعي لها بيئة رقابية هدفها الرئيسي هو تعريف فريق العمل بمزايا وفوائد الرقابة الداخلية وضرورة تنفيذها، فهذا يعد أمر أساسي لجميع العناصر الأخرى التي تقوم عليها عناصر الرقابة الداخلية، وأهم ركائز الرقابة الداخلية هي كالتالي:

- ✓ مجموعة القيم الأساسية لشركة المراعي، والتي يتم تعميمها على نطاق واسع؛
- ✓ قوانين حوكمة الشركات الخاصة بشركة المراعي، والتي جرى تحديثها واعتمادها من طرف مجلس الإدارة في ديسمبر عام 2017م؛
- ✓ الموارد البشرية والسياسات الاجتماعية وخاصة المتعلقة بتطوير الموظفين وتدريبهم؛
- ✓ توجيهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نحو تحقيق التطوير المتواصل في الإجراءات التشغيلية كافة؛
- ✓ توحيد عمليات التشغيل في شركة المراعي واستخدام نظام معلومات متكامل موحد لغالبية الوظائف وبصورة منتظمة؛
- ✓ ربط إطار الرقابة الداخلية ومصفوفة التفويض في شركة المراعي، والتي تجري مراجعتها بصفة دورية لضمان مواكبة أطر الرقابة الداخلية والحوكمة. (ننمو بثقة تقرير سنوي، 2022)

3.1.4 إدارة المخاطر لشركة المراعي:

يتبنى نظام تحديد المخاطر وإدارتها في المراعي إطار إدارة المخاطر للمشاريع الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO) الموجهة لتحقيق أهداف الشركة. يتولى مهام تنفيذ إدارة المخاطر في الشركة فريق عمل من الخبراء والمتخصصين يرافقه مسؤول أول عن إدارة المخاطر في كل مجال من مجالات الأعمال. كما يشرف على تنفيذ هذه المهام فريق الإدارة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر. ويتضمن العنوان الفرعي "تحديد المخاطر وتقييمها". (إدارة المخاطر، 2022)

2.4 تحليل معطيات وبيانات شركة المراعي:

1.2.4 تحليل معطيات لجان التدقيق

1.1.2.4 لجان إدارة المخاطر في شركة المراعي: إن للجان المخاطر مسؤولية تتمثل فيما يلي:

- ✓ فحص ومراجعة سياسة إدارة المخاطر في الشركة؛
- ✓ وضع استراتيجية وسياسات شمولية لإدارة المخاطر؛
- ✓ تحديد المخاطر ورصدها التي تهدد الشركة وذلك بمعرفة نقاط ضعف لدى الشركة؛
- ✓ بشكل دوري يتم إعادة تقييم قدرة الشركة على إدارة المخاطر؛

✓ إعداد التقارير وتقديم توصيات لمجلس الإدارة. (المراعي، 2022)

2.1.2.4 استخدام المعيار المحاسبي رقم 41 من طرف المراجع المستقل لدى شركة المراعي :

*تقرير المراجع المستقل:

-القيمة الدفترية للموجودات الحيوية:

"القيمة الدفترية للموجودات الحيوية كما هو مبين في إيضاح رقم 11 حول القوائم المالية الموحدة، بلغت القيمة الدفترية للموجودات الحيوية كما في 31 ديسمبر 2022م 1,688 مليون ريال سعودي. ويشمل ذلك مبلغ 1,451 مليون ريال سعودي تتعلق بقطيع أبقار الألبان الخاص بالمجموعة. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (41) " الزراعة " قياس الموجودات الحيوية بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، ما لم يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق. حددت الإدارة أنه لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق لقطيع أبقار الألبان الخاص بالمجموعة، ولذلك قامت بالمحاسبة عن قطيع أبقار الألبان بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. اعتبرنا هذا أمر رئيسي للمراجعة حيث أن تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بشكل موثوق يعتمد بشكل كبير على حكم الإدارة المدعم بتحليلات تفصيلية بالإضافة إلى أن القيمة الدفترية لهذه الموجودات، يعتبر جوهريًا بالنسبة للقوائم المالية الموحدة. يمكن أن يكون لمنهج بديل تأثير جوهري على أرباح المجموعة المعلنة للسنة ومركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2022م."

-مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة:

"في إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقًا للمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضًا بما يلي: تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأيًا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن غش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي." (المراعي، تقرير المراجع المستقل، 2022)

التحليل:

نلاحظ أن شركة المراعي لديها لجان إدارة المخاطر وهذا دليل على أنها تنتهج سياسة تحدي المخاطر والتقليل منها، وذلك من خلال تفعيل آليات واستراتيجيات وسياسات شمولية لإدارة المخاطر. نلاحظ في تقرير المراجع المستقل أنه ركز في تقريره على القيمة الدفترية للموجودات الحيوية على أنها أساسية، كما وضح أنه لا يمكن العمل بالقيمة العادلة لكن يوجد بديل لذلك، نستنتج من هذا التقرير هو أن المراجع المستقل له إضافة في تحقيق الشركة للأرباح وهذا باقتراحه التدابير اللازمة والموجودة في المعيار (41)، فتحقيق أرباح

أكثر يساهم في زيادة المخاطر المحتملة لذلك اقترح المراجع المستقل المنهج البديل الذي يساعد في تحقيق الأرباح وتقليل من المخاطر.

كما نلاحظ أنه في تحديد وتقييم المخاطر اعتمد على الأدلة الكافية لإبداء رأيه، حيث أكد في تقريره أن مخاطر عدم الاكتشاف ناتجة عن غش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ، وهذا يدل أنه ركز على هذا الجانب عند المراجعة، وهذا أيضا يدل على حرص المراجع المستقل في اكتشاف هذه التجاوزات التي قد تؤدي إلى ظهور المخاطر المالية المحتملة.

2.2.4 تحليل عن طريق النسب المالية:

جدول رقم(1): يوضح نسب التمويل لشركة المراعي لسنوات(2019-2022)

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021	2022
نسبة التمويل الدائم	الأموال دائمة/الأصول الثابتة	1	1	1	1
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة/الأصول الثابتة	0.44	0.48	0.52	0.52
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	0.79	0.94	1.09	1.12

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانية العمومية لشركة المراعي الموجودة في الموقع الرسمي الأسواق

[ميزانية شركة المراعي \(سهم 2280\) - Investing.com](https://investing.com/2280-سهم-مراعي)

التحليل:

-تقيس هذه النسبة مدى تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة وتحدد مستوى راس مال العامل نسبة المعيارية أكبر من 1.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الموارد الدائمة للمؤسسة المتمثلة في موارد داخلية وخارجية قد قامت بتغطية جميع الأصول الثابتة، مع وجود هامش أمان يمكن استخدامه في تمويل احتياجات دورة الاستغلال. علما أن النسبة المعيارية لهذا المؤشر تنص على أن يكون أكبر من 1 وهذا ما حققته المؤسسة.

-تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى راس المال العامل الخاص. من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة المتمثلة في الأرباح المحققة والاستثمارات الداخلية والاحتياطات والاستهلاكات الرأسمالية والاستقطاعات من الرواتب والاقتراض من الشركات التابعة قد قامت بتغطية ما بين 44% و 52% من الأصول الدائمة بداية من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022. هذا يعني أن على المؤسسة البحث عن موارد خارجية لتغطية هذا العجز.

-تقيس هذه النسبة حجم الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية ويجب ان تكون النسبة أكبر من 1.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أنه في سنوات 2021-2022 الأموال الخاصة كانت قادرة على مواجهة ديون المؤسسة بنسبة 112% و 109% هذا يعني ان الهيكل المالي للمؤسسة غير مشبع بالديون. على

عكس سنوات 2019-2020 حيث كانت النسب المتحصل عليها أقل من النسبة المعيارية التي تنص على لا تقل هذه الأخيرة عن 1، وهذا ما لم تحققه المؤسسة.

فنتحقق استقلالية مالية بنسبة 109% و 112% خلال سنتي 2021 و 2022 دليل على أن المؤسسة تقوم بتقييم المخاطر المالية وتحديدتها وتقليل منها.

جدول رقم (2): يوضح نسب المردودية لشركة المراعي لسنوات (2019-2022)

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021	2022
المردودية الاقتصادية	النتيجة التشغيلية/مجموع الأصول	0.07	0.07	0.06	0.07
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.12	0.12	0.09	0.10
أثر الرافعة المالية	المردودية المالية - المردودية الاقتصادية	0.05	0.05	0.03	0.03

من إعداد الباحثين بناء على الميزانية العمومية لشركة المراعي الموجودة في الموقع الرسمي الأسواق

[المخلص المالي لشركة المراعي \(2280\) Investing.com](https://www.investing.com/2280) -

التحليل:

- تقيس نسبة المردودية الاقتصادية مدى أداء الأصول الاقتصادية، كما تعبر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف الشركة من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن الموارد المتاحة كافية في شركة المراعي.

- تقيس نسبة المردودية المالية مدى قدرة على مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن نسبة المردودية المالية موجبة فهذا يعني أنه كلما كان الأداء المالي جيد للشركة كلما استقطبت رؤوس أموال وأسهم جديدة وهذا راجع لفعالية لجان التدقيق أثناء مراقبة وتدقيق التقارير المالية والقوائم المالية. فالشركة تتمتع بكفاءة تحقيق الأرباح، كما لديها استقطاب لرؤوس الأموال والأسهم بشكل معتبر وهذا ما يؤكد لنا أن أصحاب رؤوس الأموال لهم ثقة في الشركة، وهذا راجع لدور لجان التدقيق في حماية حقوق المساهمين مما يعكس صورة إيجابية للأداء المالي في شركة المراعي.

- يقيس الرفع المالي الفرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية من خلال النتائج المحصل عليها أن أثر الرافعة المالية موجبة أي أن الشركة تعتمد على الأموال الخاصة أكثر من الاستدانة لتخفيض تكاليفها.

نلاحظ سنتي 2019 و 2020 أين كان مزيج الهيكل التمويلي للمؤسسة يتشكل في جزئه الأكبر من أموال الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة، حيث حققت المؤسسة مردودية اقتصادية أعلى ما انعكس إيجاباً على المردودية المالية وعليه كان أثر الرافعة المالية موجب وأكبر مقارنة بباقي السنوات 2021 و 2022، أين كان مزيج الهيكل التمويلي للمؤسسة يتشكل في جزئه الأكبر من الأموال الخاصة مقارنة بأموال الاستدانة. وهذا ما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة استقادت من مزايا الاستدانة الصافية (الوفرات الضريبية) في رفع مردوديتها.

ومنه نستنتج من خلال نسب التمويل ونسب المردودية هناك دور فعال للجان التدقيق في تقليل من المخاطر المالية من خلال تحقيق الأرباح وتغطية الديون.

5. خاتمة:

- حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نتطرق إلى دور ومساهمة لجان التدقيق في التقليل أو الحد من المخاطر المالية وأخذنا شركة المراعي نموذجاً لدراسة حيث توصلنا إلى ما يلي:
- ثبات صحة الفرضية الأولى حيث أن تطبيق خصائص لجان التدقيق تلعب دوراً أساسياً ومهماً في الحد من الغش والاختلاس المالي وبذلك تساهم في التقليل من المخاطر المالية المحتملة في المؤسسات بشكل عام وبشكل خاص عند دراستنا لشركة المراعي التي أكدت لنا صحة هذه الفرضية، حيث أن فعالية لجان التدقيق في شركة المراعي أدت إلى التقليل من المخاطر المالية.
 - تساهم فعالية إدارة المخاطر المالية إلى إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة بمعنى معرفة الظروف المالية الداخلية والخارجية من المخاطر المالية المحتملة أو التي تهدد المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، وهذا يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وبذلك التقليل من المخاطر المالية، فشركة المراعي كانت أفضل مثال حول ذلك في انتهاجها لسياسة إدارة المخاطر وتكوين لجان إدارة المخاطر وهذا ما انعكس إيجاباً على أدائها المالي من خلال تحليلنا للنسب المالية للشركة.
 - يوضح في بيانات تقرير المراجع أن له إضافة في تحقيق شركة المراعي للأرباح وهذا باقتراحه التدابير اللازمة والموجودة في المعيار (41) وحرصه على تطبيق معايير المحاسبية الدولية للتقليل من المخاطر هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة أن استخدام معايير المحاسبة الدولية كأحد آليات الرقابة للحد من المخاطر المالية.
 - يوضح تحليل نسب التمويل لشركة المراعي أن الشركة لها اكتفاء ذاتي واستقلالية مالية معتبرة حيث أن كل الموارد لديها قامت بتغطية الأصول الثابتة، بالرغم من أن نسبة تغطية الأموال الخاصة لأصول الثابتة كانت تغطية متوسطة، إلا أن الشركة لديها هامش أمان وهذا دليل على أن الشركة لها وضع مالي جيد يساعدها في التقليل من المخاطر المالية.
 - يوضح تحليل نسب المردودية لشركة المراعي أن أثر الرفع المالي موجب أي أن الشركة تعتمد على الأموال الخاصة أكثر من الاستدانة وهذا مؤشر آخر على تقليل من المخاطر المالية.
 - شركة المراعي تتمتع بكفاءة تحقيق الأرباح، ولديها استقطاب لرؤوس الأموال والأسهم بشكل معتبر وهذا ما يؤكد لنا أن أصحاب رؤوس الأموال لهم ثقة في الشركة، وهذا راجع لدور لجان التدقيق في حماية حقوق المساهمين مما يعكس صورة إيجابية للأداء المالي في الشركة.
- على ضوء ما تم طرحه في النتائج أعلاه يمكن اقتراح ما يلي:
- ✓ تحسين كفاءة الأصول والعمليات والعمل بالمعايير المحاسبية في مجال إدارة المخاطر.

- ✓ الاعتماد على سياسة التحوط ضد التقلبات السعرية والعملات وتنويع مصادر الدخل.
- ✓ تطوير استراتيجية شاملة لتخفيف المخاطر تشمل خطة مدروسة ومتطورة.
- ✓ تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي.
- ✓ الاهتمام بتكوين موارد وخبرات إدارة المخاطر المالية كالاستشاريين وبرامج متطورة.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الرسائل والأطروحات:

- بروال بن. (2011) رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان: استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي.
- رندة ج. (2020) أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية ولجنة بازل-دراسة قياسية -2018-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية صفحة 57، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

المقالات والتقارير:

- الدين بك م. (2021) دور التحليل املالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي -دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق أهراس -مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، صفحة 273.
- العزيز د ج. (2021) دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية). (مجلة الدراسات المتقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، صفحة 79.
- إلياس م د. (2022) دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة الإنارة لدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02 صفحة 84.
- بودرامة أ ب. (2021) دور لجان التدقيق في تعزيز التدقيق الداخلي لتفعيل وإرساء متطلبات حوكمة الشركات. مجلة إنارة لدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد 02 العدد 01، صفحة 54.
- بوهالي ب ف. (2018) إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية -مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد الاقتصادي 35، صفحة 416.
- حجاج أ ا. (2019) دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك. المجلة الدولية لأداء الاقتصادي، المجلد، العدد 03، صفحة 131.
- سفيان ش ك. (2020، 4 3) دور إدارة وفق نموذج (EFQM) في بلورة التمايز في منظمات الأعمال. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، صفحة 534، 535.
- شيخي أ ب. (2018) أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، صفحة 55.
- عايدة أ خ. (2023) واقع تكوين لجان التدقيق لتدعيم قواعد حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ResearchGate.

- محمد س. ب. (2021). دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر .-الباحث الاقتصادي، المجلد 08 العدد 01، صفحة 201.
- نبيل ج. ص. (2019). دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات .مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، صفحة 114.
- نصيف ك. ح. (2018). أهمية لجان التدقيق ودورها في تحسين الرقابة الداخلية .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، صفحة 770.
- هيبية ق. (2017). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية -دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة .-مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 02، العدد 07، الصفحة 110.
- (2022) إدارة المخاطر .السعودية :شركة المراعي
https://annualreport.almarai.com/ar/assets/pdf/Almarai_AnnualReport2022_Full.pdf
- (2022) تقرير الحوكمة .السعودية :شركة المراعي
https://annualreport.almarai.com/ar/assets/pdf/Almarai_AnnualReport2022_Full.pdf
- 22.(20) نمو بثقة تقرير سنوي .السعودية :شركة المراعي Retrieved from
https://annualreport.almarai.com/ar/assets/pdf/Almarai_AnnualReport2022_Full.pdf

المدخلات:

- شعباني، ا. ط. (2023). دور لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي .واقع لجان التدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وسبل تفعيلها على ضوء الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abubakr Saeed, ,. Q. (2022). Audit Committee Independence and Auditor Reporting for Financially Distressed Companies: Evidence From an Emerging Economy . *SAGE Open*, pages 3,4.
- Fenner, C. (2021). The Effect of Audit Committee Attributes on Financial Statement Restatements in the Pharmaceutical Industry, *ResearchGate*, page 51.
- Maria Castañón Moats, S. G. (2022). Audit committee effectiveness: practical tips for the chair. *Harvard Law School Forum on Corporate Governance* .
- Munter, P. (2021). The Importance of High Quality Independent Audits and Effective Audit Committee Oversight to High Quality Financial Reporting to Investors. *U.S. SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION*.
- Srinivas, K. (2019). Perspectives on Risk, Assessment and Management Paradigms . In K. Srinivas, *Perspectives on Risk, Assessment and Management Paradigms* (p. 6..10). Selection of our books indexed in the Book Citation Index .